

مقدمة الفصل

يعتمد التنظيم المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية على تطبيق القانون التجاري الذي ينظم الدفاتر المحاسبية ويبين الشروط الواجب توفرها في هذه الدفاتر وكيفية مسكها .

كما يعتمد التنظيم المحاسبي في هذه المؤسسات على تطبيق النظام المحاسبي المالي تبنته الجزائر بموجب القانون 11-07 المتضمن النظام المحاسبي المالي الصادر سنة 2007 وذلك بعدما كانت تعتمد على المخطط المحاسبي الوطني لسنة 1975 في تنظيم المحاسبة والعمل المحاسبي, وقد تسببت في هذا الانتقال مجموعة من العوامل منها النقائص الموجودة في المخطط المحاسبي الوطني.

ومن أجل تبين كيفية تطبيق النظام المحاسبي المالي فقد أصدرت وزارة المالية عدد من التنظيمات الخاصة بالنظام المحاسبي المالي بين سنتي 2007 و2009.

سنتطرق في هذا الفصل إلى كيفية تنظيم القانون التجاري للدفاتر المحاسبية مبيّن الدفاتر المحاسبية الإلزامية والشروط الواجب توفرها فيها وأهمية الاحتفاظ بهذه الدفاتر .

كما سنتطرق إلى تنظيم النظام المحاسبي المالي بدءا بذكر العوامل التي أدت إلى الانتقال إلى تطبيقه ثم نستعرض ماهية النظام المحاسبي المالي والتنظيمات التي أصدرتها وزارة المالية بخصوص تطبيق هذا النظام .

وأخيرا نتطرق إلى كيفية التنظيم المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وفق ما ينص عليه النظام المحاسبي المالي .

I . تنظيم القانون التجاري

يلزم القانون التجاري الجزائري في المادتين 9 و 10 منه كل شخص طبيعي أو معنوي، له صفة التاجر أو يمارس نشاط تجاري بالتسجيل في الدفاتر التجارية، وأهم هذه الدفاتر دفتر اليومية ودفتر الأستاذ.

يحدد هذا القانون محتوى هذه الدفاتر وكيفية مسكها كما يلي :

I. 1 . دفتر اليومية

يلزم القانون التجاري أن تقيد يوما بيوم جميع العمليات التي يقوم بها التاجر والتي تدخل ضمن الأنشطة التجارية التي يمارسها وأن يراجع شهريا على الأقل نتائج هذه الأنشطة شرط أن يحتفظ بكافة الوثائق التي يمكن منها مراجعة تلك العمليات يوميا، وأن يكون الدفتر من نوعية جيدة ينقل فيه مضمون العمليات بطريقة سليمة وفقا لمبدأ القيد المزدوج دون شطب ولا تكديس ولا ترك بياض وهكذا، كما يجب أن ترقم وتختتم كل صفحات هذا الدفتر وتؤشر ويصادق عليها من طرف رئيس محكمة الاختصاص¹.

I . 2 . دفتر الجرد

يلزم التاجر بإجراء جرد سنوي لعناصر أصول وخصوم مقاولته، كما يجب عليه إقفال جميع الحسابات من أجل إعداد جدول الميزانية وجدول حسابات النتائج ثم يقوم بنسخ هذين الجدولين في دفتر الجرد. كما يجب أن تختتم كل صفحات هذا الدفتر ويصادق عليها من قبل رئيس محكمة الاختصاص.

I . 3 . الشروط الواجب توافرها في الدفاتر التجارية

حددها المشرع في القانون التجاري الجزائري، وأهم هذه الشروط مايلي²:

¹. القانون التجاري الجزائري، 2007، المادة 9 .

². نفس القانون المادتين 11 و12

- يجب مراعاة تواريخ الأحداث والعمليات عند قيدها في كل من دفتر اليومية ودفتر الجرد أي يجب احترام تسلسلها الزمني؛
- يمنع ترك البياض ولا يصح إحداث أي تغيير مهما كان نوعه، كما لا يصح النقل إلى الهامش؛
- يجب ترقيم جميع صفحات كل من دفتر اليومية ودفتر الجرد وأن يوقع عليهما قاضي المحكمة حسب الإجراء المعتاد؛
- يجب على التاجر الاحتفاظ بدفتر اليومية ودفتر الجرد لمدة عشر سنوات، كما يجب ترتيب المراسلات الصادرة والواردة والاحتفاظ بها لنفس هذه المدة.

I . 4 . أنواع الدفاتر والسجلات

تنقسم الدفاتر والسجلات إلى قسمين¹:

I . 4 . 1 . الدفاتر الإلزامية : وهي :

- دفتر اليومية؛
- دفتر الجرد؛
- دفتر المراسلات الصادرة والواردة (دفتر صور الرسائل).

I . 4 . 2 . الدفاتر غير الإلزامية : وهي :

- دفتر المسودة؛
- دفتر الأستاذ؛
- دفتر المراجعة؛
- السجلات التنظيمية.

¹ . أحمد لعماري، المعلومات المحاسبية وترشيد القرار في ظل تطبيق النظام المحاسبي والمالي بالجزائر، مداخلة في إطار المنتدى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد NSCF في ظل معايير المحاسبة الدولية السابق ذكره .

تساعد هذه الدفاتر على معرفة أرصدة الحسابات كما أنها تدخل في سلسلة عمليات المحاسب إذ تقيّد العمليات عند حدوثها في دفتر المسودة اعتماداً على المستندات والأوراق الثبوتية ثم تسجل في دفتر اليومية ومن ثمّ ترحل إلى دفتر الأستاذ ثمّ ترصد الحسابات وتسجل مبالغها في دفتر أو ميزان المراجعة ومن ثمّ يتم إعداد الحسابات والقوائم الختامية.

I . 5 . أهمية الاحتفاظ بالدفاتر التجارية

يؤدي احتفاظ التاجر بالدفاتر التجارية إلى مايلي :

- يقوم التاجر بتسجيل جميع عملياته في الدفاتر التجارية مما يمكنه من تحديد نتيجة أعماله من ربح أو خسارة وتحديد مركزه المالي بسلامة ودقة؛
- تمكن الدفاتر التجارية التاجر من اكتشاف ما قد يقع في مؤسسته من أخطاء وغش وتزوير؛
- تفيد الدفاتر التجارية في تحديد الربح الخاضع للضريبة؛
- يمكن استعمال الدفاتر التجارية المنتظمة كدليل إثبات مادي أمام القضاء لإثبات الأحداث والوقائع المالية؛
- تستخرج من الدفاتر التجارية بيانات مالية سليمة وملائمة لاتخاذ القرارات الإدارية.

II . تنظيم النظام المحاسبي المالي

II . 1 . دوافع الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي

- توجد عدة أسباب لانتقال الجزائر إلى النظام المحاسبي المالي، نذكر منها¹:
- انتقال الجزائر إلى اقتصاد السوق بعدما كان اقتصادها اشتراكي؛
 - ضغوط الهيئات الدولية من أجل إلزام الجزائر بالمعايير الدولية، من هذه الهيئات صندوق النقد الدولي والمنظمة العالمية للتجارة؛
 - لا يلي المخطط المحاسبي الوطني احتياجات الشركات الأجنبية المستثمرة في الجزائر؛
 - قيام المجتمع الدولي بتبني معايير المحاسبة الدولية؛
 - إفرزات العولمة التي تقتضي إحداث تغييرات جذرية في الميدان المحاسبي إذ لا بد أن تكون هذه التغييرات في إطار المعايير المحاسبية الدولية.

II . 2 . ماهية النظام المحاسبي المالي

جاءت تسمية النظام المحاسبي المالي بالمحاسبة المالية في القانون 11-07 المتضمن النظام المحاسبي المالي.

II . 2 . 1 . تعريف المحاسبة المالية

المحاسبة المالية هي نظام يسمح بتنظيم المعلومة المالية من خلال تخزين معطيات قاعدية عددية وتصنيفها وتقييمها وتسجيلها وعرض كشوف تسمح بإعطاء صورة صادقة عن حقيقة الوضعية المالية للمؤسسة كما تسمح بمعرفة ممتلكاتها ووضعية خزينتها في نهاية السنة المالية².

¹ . ناصر مراد، المخطط المحاسبي الوطني والنظام المحاسبي المالي " دراسة مقارنة " ، مداخلة في إطار الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد NSCF في ظل معايير المحاسبة الدولية السابق ذكره.

² . وزارة المالية، القانون 11-07 السابق ذكره، ص3

II . 2 . 2 . خصائص المحاسبة المالية

من خلال التعريف السابق نستنتج خصائص المحاسبة المالية :

- تعد المحاسبة المالية نظام للمعلومة المالية لأنها تركز على المفهوم المالي أكثر من المفهوم المحاسبي؛
- تسمح بإعداد كشوف تعكس بصورة صادقة المركز المالي للمؤسسة إذ تعبر الميزانية مثلا عن نشاط ومعاملات المؤسسة؛
- تسمح المحاسبة المالية بتصنيف وتقييم وتسجيل المعلومات المالية وفق المعايير الدولية؛
- تمكن من قياس أداء المؤسسة وذلك نم خلال جدول حسابات النتائج؛
- تعتبر المحاسبة المالية معلومات قابلة للقياس عدديا لأنها تتكون من معطيات عددية يمكن قياسها نقدا
- تمكن من قياس وضعية الخزينة وذلك من خلال جدول سيولة الخزينة الذي من خلاله يمكن قياس قدرة المؤسسة على توليد التقديرة وما يماثلها؛
- تقوم المحاسبة المالية على أساس فصل أصول وخصوم وأعباء وإيرادات المؤسسة عن أصول وخصوم وأعباء وإيرادات المساهمين في رأس مال المؤسسة . يجب ألا تأخذ الكشوف المالية في الحسبان إلا معاملات المؤسسة دون معاملات المالكين أو المساهمين¹.

II . 2 . 3 . نطاق تطبيق المحاسبة المالية

تلزم بمسك محاسبة مالية الكيانات الآتية²:

- الشركات الخاضعة للقانون التجاري؛
- التعاونيات؛
- الأشخاص الذين يمارسون نشاطات اقتصادية متكررة سواء كانوا طبيعيين أو معنويين والذين ينتجون سلع أو خدمات سواء كانت تجارية أو غير تجارية؛
- كل الأشخاص الخاضعين للمحاسبة المالية بموجب نص قانوني أو تنظيمي سواء كانوا طبيعيين أو معنويين؛
- تخضع الكيانات الصغيرة لمسك محاسبة مالية مبسطة¹.

¹ . وزارة المالية، المرسوم التنفيذي 08-156 السابق ذكره، المادة 9 .

² . وزارة المالية، القانون 07-11 السابق ذكره، المادة 4 .

II . 3 . هيكـل النظام المحاسبي المالي

يتكون هيكـل النظام المحاسبي المالي من الإطار التصوري للمحاسبة المالية، المعايير المحاسبية، ومدونة الحسابات.

II . 3 . 1 . الإطار التصوري للمحاسبة المالية

II . 3 . 1 . 1 . تعريف الإطار التصوري للمحاسبة المالية

يعرف الإطار التصوري للمحاسبة المالية المفاهيم الأساسية لإعداد وعرض القوائم المالية مثل الاتفاقيات والمبادئ المحاسبية الواجب الالتزام بها وكذا الخصوصيات النوعية للمعلومات المالية، كما يعتبر الإطار التصوري للمحاسبة المالية دليل عملي ومرجع من أجل وضع معايير محاسبية جديدة إضافة إلى أنه يسهل تفسير المعايير المحاسبية ويمكن من فهم الأحداث والوقائع غير المنصوص عليها صراحة في التنظيم المحاسبي وبالتالي فإن الإطار التصوري للمحاسبة المالية يعتبر أداة تسمح بالفهم الجيد للمعايير المحاسبية².

نستنتج أن الإطار التصوري في النظام المحاسبي المالي يعرف³:

بـمـال التطبيق، لمبادئ والاتفاقيات المحاسبية، عناصر القوائم المالية: الأصول، الخصوم، الأموال الخاصة الأعباء، الإيرادات.

II . 3 . 1 . 2 . أهداف الإطار التصوري للمحاسبة المالية

يمكن الإطار التصوري للمحاسبة المالية مما يلي⁴:

- تحسين وتطوير المعايير المحاسبية المعمول بها؛

¹ هذه الكيانات محددة في المادة 43 من المرسوم التنفيذي 08 - 156 السابق ذكره وكذا في القرار المؤرخ في 26-07-2008 المحدد لأسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والأنشطة المطبقة على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مبسطة، الجريدة الرسمية عدد 19 الصادرة بتاريخ 25-03-2009.

² وزارة المالية، المرسوم التنفيذي 156/08 بتاريخ 26 ماي 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون 07 - 11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية رقم 27 ماي 2008، المادة 2، ص 11.

³ وزارة المالية، القانون 07-11 بتاريخ 25/11/2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية رقم 74 نوفمبر 2007، المادة 7

⁴ وزارة المالية، نفس المرسوم السابق، المادة 3

- إعداد الكشوف أو القوائم المالية؛
- يمكن المستعملين للقوائم المالية من فهم وتفسير المعلومات الواردة في القوائم المالية والتي يتم إعدادها وفق المعايير المحاسبية؛
- يمكن من معرفة مدى الالتزام بالمعايير المحاسبية عند إعداد وعرض القوائم المالية.

يتطابق الإطار التصوري للمحاسبة المالية مع الإطار الفكري لمجلس معايير المحاسبة إلا أنه أسقط بندا منها وهو تحديد المستخدمين للمعلومة المالية واحتياجاتهم من المعلومات، وهو من الأمور التي إن شملها الإطار التصوري للمحاسبة المالية فإنه سيصبح متماشيا مع الإطار الفكري للمحاسبة المالية¹.

II . 3 . 2 . المعايير المحاسبية

تحدد المعايير المحاسبية مايلي² :

- قواعد حساب وتقييم الأصول والخصوم والأعباء والإيرادات؛
- محتوى القوائم المالية وكيفية عرضها؛
- تحدد المعايير المحاسبية عن طريق التنظيم.

II . 3 . 3 . مدونة الحسابات

مدونة الحسابات هي مجموعة من الحسابات المجمعة في فئات متجانسة تسمى أصنافا³.

¹ . سعد بوروي، الأسس والمبادئ المحاسبية في النظام المحاسبي المالي الجزائري مع الإشارة إلى حالات التقارب مع الإطار الفكري ل(IAS / IFRS)، مداخلة في إطار الملتقى

الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد NSCF في ظل معايير المحاسبة الدولية : تجارب، تطبيقات وأفاق، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، القظب الجامعي الجديد بالشط، 2010

² . وزارة المالية، القانون 07-11 السابق ذكره، المادة 8

³ . وزارة المالية، المرسوم التنفيذي 08-156 السابق ذكره، المادة 31

II . 3 . 3 . 1 . مبادئ مخطط الحسابات

تعد كل مؤسسة مدونة حسابات واحدة على الأقل تناسب هيكلها ونشاطها واحتياجاتها إلى الإعلام الخاص بالتسيير. ويعتمد الحساب كأصغر وحدة لترتيب وتسجيل الحركات المحاسبية وتجمع الحسابات في أصناف أو طبقات، وتوجد نوعان من الحسابات :

- طبقات حسابات الوضعية؛
- طبقات حسابات التسيير.

تقسم كل طبقة إلى حسابات تعرف بأعداد ذات رقمين أو أكثر في إطار تقنين عشري.

II . 3 . 3 . 2 . الإطار المحاسبي الإجمالي

تلتزم المؤسسات أيا كان حجمها ونشاطها - إلا إذا كانت هناك أحكام خاصة بها - بإعداد مخطط حسابات يحتوي كل صنف منه قائمة حسابات ذات رقمين اثنين ويعتبر هذا المخطط الإطار المحاسبي الذي يجب على هذه المؤسسات تطبيقه¹.

في هذا الإطار يمكن للمؤسسات أن تفتح التقسيمات الضرورية التي تحتاجها. كما تقترح مدونة حسابات ذات ثلاثة أرقام أو أكثر.

هناك خمسة أصناف من الحسابات خاصة بالميزانية ويكون الإطار المحاسبي لحساب الميزانية :

الصنف الأول : حسابات رؤوس الأموال : يضم تسعة حسابات خاصة برأس المال

الصنف الثاني : حسابات التثبيتات : يضم تسعة حسابات خاصة بالتثبيتات بكل أنواعها :

- المعنوية؛
- المادية ؛

¹ . وزارة المالية، القرار المؤرخ في 26-07-2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة والكشوف المالية وعرضها ومدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، الصادرة بتاريخ 25-03-2009، ص 44.

- المالية .

الصف الثالث : حسابات المخزونات و المنتوجات قيد التنفيذ : يتكون من عشر حسابات خاصة بالمخزونات والمنتجات قيد الانجاز .

الصف الرابع : حسابات الغير : يتكون من عشرة حسابات خاصة بالمتعاملين مع المؤسسة من موردين وزبائن وغيرهم.

الصف الخامس : الحسابات المالية : يتكون من عشرة حسابات خاصة بالحسابات المالية .

الصف السادس : حسابات الأعباء : يتكون من عشرة حسابات خاصة بالأعباء التي تتحملها المؤسسة نتيجة التعامل مع الغير .

الصف السابع : حسابات الإيرادات : يتكون من عشرة حسابات خاصة بالإيرادات التي تنشئ للمؤسسة نتيجة التعامل مع الغير .

II . 3 . 3 . 3 . مدونة الحسابات ذات الأرقام الثلاثة

يقسم كل صنف من الأصناف السبعة السابقة الذكر إلى مجموعة من الحسابات الجزئية التي تتكون من رقمين وينقسم كل حساب جزئي إلى مجموعة من الحسابات الفرعية تتكون من ثلاثة أرقام ويتم تحديد الحسابات الجزئية والفرعية حسب حاجة كل مؤسسة وحجمها وطبيعة نشاطها.

مثلا : الصنف الأول : حسابات رؤوس الأموال

10- رأس المال و الاحتياطات، وما يماثلها

101- رأس المال الصادر أو رأس مال الشركة

102- العلاوات المرتبطة برأس مال الشركة

109 - رأس المال المكتتب غير المطلوب

وهكذا بالنسبة لبقية الأصناف وبقية الحسابات¹.

II . 4 . أهداف النظام المحاسبي المالي

يهدف النظام المحاسبي المالي إلى ما يلي²:

- الارتقاء بالنظام المحاسبي الجزائري لجعله مواكبا للأنظمة المحاسبية العالمية ومتوافقا معها؛
- التعبير بصورة صادقة عن حقيقة الوضعية المالية للمؤسسة؛
- تمكين المؤسسة من القيام بعمليات المقارنة مع الزمن سواء لنفسها أو بينها وبين المؤسسات الأخرى على المستوى المحلي والدولي؛
- تحسين مردودية المؤسسة؛
- تحفيز المستثمرين من خلال تقديم معلومات موثوقة وموضوعية لهم؛
- تمكين المؤسسة من الوفاء بالتزاماتها الجبائية وإعداد تصريحاتها بكل دقة ومصداقية؛
- تمكين المؤسسة من القيام بالعمل المحاسبي من التسجيلات المحاسبية إلى إعداد القوائم المالية بأقل التكاليف وذلك لأن النظام المحاسبي المالي يتوافق مع الوسائل المعلوماتية المتوفرة والمعمول بها.

¹ . آلية سير هذه الحسابات محددة بالتفصيل في القرار السابق الذكر المؤرخ في 26-07-2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة والكشف المالية وعرضها ومدونة الحسابات وقواعد سيرها، نفس الجريدة الرسمية، ص 52-77 .

² . دشاش أم الخير، متطلبات نجاح تطبيق النظام المحاسبي المالي في ظل البيئة الجزائرية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص : مالية مؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2009-2010، ص 78

II . 5 . التغييرات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي

جاء النظام المحاسبي المالي بعدة تغييرات نذكر منها :

- تبني المعايير المحاسبية الدولية مما يسمح بتقريب الممارسة المحاسبية إلى الممارسة الدولية، ومما سيسمح أيضا للمحاسبة بالعمل وفق مرجعية ومبادئ أكثر توافقا مع الاقتصاد الدولي المعاصر وإعداد معلومات أكثر شفافية ودقة تعكس حقيقة الوضعية المالية للمؤسسة؛
- يفيد النظام المحاسبي المالي في تسهيل الحسابات وذلك لأنه يعتمد على مبادئ واضحة في التسجيل المحاسبي للأحداث والمعاملات الاقتصادية مما يسهل أيضا في عملية إعداد وعرض القوائم المالية؛
- يفيد النظام المحاسبي المالي الجزائري المستثمرين لأنه يأخذ بعين الاعتبار احتياجاتهم الحالية والمستقبلية ويقدم لهم معلومات مالية واضحة ومفهومة حول المؤسسات مما يسمح لهم بالقيام بعمليات المقارنة واتخاذ القرارات؛
- يفيد الشركات متعددة الجنسيات وذلك لأنه يستند على معايير المحاسبة الدولية؛
- أخذ النظام المحاسبي المالي بعين الاعتبار الكيانات الصغيرة وإمكانية تبنيها لنظام معلومات معتمد على محاسبة مبسطة.

II . 6 . التنظيمات المنظمة للنظام المحاسبي المالي

II . 6 . 1 . قانون رقم 07-11

صدر سنة 2007 القانون رقم 07-11 المؤرخ في 15 ذي القعدة 1428 هجري الموافق ل 25 نوفمبر 2007 م، حدد هذا القانون النظام المحاسبي المالي وبين شروط وكميات تطبيقه من خلال سبعة فصول.

احتوت هذه الفصول عدة مفاهيم جديدة تناولت موضوع التوطيد المحاسبي وذلك لأول مرة، كما تناول هذا القانون تعريف المحاسبة من المنظور المالي أو المقاربة المالية، كما شمل تعريفا للمحاسبة المالية.

شمل هذا القانون ولأول مرة أيضا مصطلح الإطار التصوري للمحاسبة المالية وذلك لأنه أساس لإعداد وتفسير المعايير المحاسبية، كما تحدث هذا القانون عن المحاسبة المبسطة للكيانات الصغيرة¹.

II . 6 . 2 . المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي

تضمن هذا المرسوم 44 مادة، شمل هذا المرسوم عدة أمور تتعلق بالمحاسبة المالية للمؤسسات إذ عرف الإطار التصوري للمحاسبة المالية وبين أهدافه، كما عرف الطرق المحاسبية وما يرتبط بها من مبادئ محاسبية وأيضا عرف هذا المرسوم القوائم المالية وعناصرها، كما بين المعايير المحاسبية المرتبطة بطرق القياس.

II . 6 . 3 . القرار المؤرخ في 2008/07/26 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها ومدونة الحسابات وقواعد سيرها :

يعتبر هذا القرار الأكثر مرجعية وشمولية وتفصيلا فيما يخص المحاسبة المالية إذ احتوى هذا القرار أربعة أبواب كمايلي :

الباب الأول : قواعد تقييم الأصول والخصوم والأعباء والإيرادات وإدراجها في الحسابات؛

الباب الثاني : عرض القوائم المالية ؛

الباب الثالث : مدونة الحسابات وسيرها ؛

الباب الرابع : المحاسبة المبسطة المطبقة على المؤسسات الصغيرة ؛

¹ . مداني بن بلغيث، تسيير الانتقال نحو النظام المحاسبي المالي الجديد، قراءة في النصوص القانونية التنظيمية، مداخلة في إطار الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد NSCF في ظل معايير المحاسبة الدولية السابق ذكره

II . 6 . 4 . القرار المؤرخ في 2008/07/26 المحدد لأسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والأنشطة المطبقة على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مبسطة

فصل هذا القرار في هذه الأسقف كما يلي :

- بالنسبة للنشاط التجاري : رقم الأعمال 10 ملايين دينار جزائري وعدد المستخدمين 9 عمال أجراء بوقت كامل؛
- بالنسبة للأنشطة الإنتاجية والحرفية : رقم الأعمال 6 ملايين دينار وعدد المستخدمين 9 عمال أجراء بوقت كامل؛
- بالنسبة للأنشطة الخدمية وبقية الأنشطة : رقم الأعمال 3 ملايين دينار وعدد العمال 9 عمال أجراء بوقت كامل.

II . 6 . 5 . المرسوم التنفيذي 09-110 المؤرخ في 07-04-2009 المحدد لشروط وكيفيات مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي

احتوى هذا المرسوم ست وعشرون مادة بينت المؤسسات التي يطبق عليها هذا المرسوم وهي جميع المؤسسات التي تدخل في مجال تطبيق القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، كما بينت المقصود بأنظمة الإعلام الآلي والإجراءات التنظيمية التي لا بد من مراعاتها عند مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي مثل شروط وكيفيات مسك المحاسبة عن طريق هذه الأنظمة، وأيضاً الإجراءات الرقابية لضمان حسن سير واستغلال هذه الأنظمة¹.

¹ . وزارة المالية، المرسوم التنفيذي 09-110 المؤرخ في 07-04-2009 المحدد لشروط وكيفيات مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 21، الصادرة بتاريخ 08-04-2009، ص 4-7 .

II . 6 . 6 . التعليم رقم 2 الصادرة بتاريخ 29-10-2009 حول أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي

تضمنت هذه التعليم ما يجب اتخاذه من إجراءات للانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي وبهذه التعليم يكون أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي بتاريخ 01-01-2010.¹

قامت هذه التعليم بتوضيح بعض الخيارات التي تبناها المجلس الوطني للمحاسبة إذ تبني النظام المحاسبي المالي تغييرات في غاية الأهمية فيما يخص التعاريف، المفاهيم، قواعد التسجيل والتقييم المحاسبي وفيما يتعلق بمحتوى وطبيعة القوائم المالية الواجب إعدادها من طرف المؤسسات التي لا بد أن تقوم بمسك محاسبة مالية لها ارتباط بالواقع الاقتصادي للأنشطة أكثر من الارتباط بالأنشطة الاقتصادية.

احتوت هذه التعليم مجموعة من المبادئ العامة بخصوص الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي إذ لا بد أن يتم إعداد وعرض القوائم المالية لسنة 2010 بناء على أن المؤسسات أوقفت حساباتها استنادا إلى النظام المحاسبي المالي وعليه فان تطبيق هذا النظام يتم بأثر رجعي، إذ يجب :

- القيام بإعداد ميزانية افتتاحية بتاريخ 01-01-2010 تتوافق مع قواعد التنظيم الجديد؛
- لا بد من إعادة معالجة بيانات المقارنة لسنة 2009 حسب التنظيم الجديد وذلك من أجل ضمان إمكانية المقارنة بين المعلومات المالية لسنة 2009 مع المعلومات المالية الخاصة بسنة 2010 والتي توجد جميعا في القوائم المالية لسنة 2010؛
- لا بد أن تتضمن الملاحق شروح مفصلة حول الانتقال للنظام الجديد، خصوصا فيما يتعلق بالوضعية المالية، الأداء المالي وتدفقات الخزينة؛
- لا بد من الأخذ بعين الاعتبار الأصول والخصوم التي لم يتم تسجيلها في السابق والتي لا بد من إعادة تسجيلها حسب قواعد النظام المحاسبي المالي الجديد؛
- استبعاد بعض الأصول والخصوم التي تم تسجيلها محاسبيا في السابق والتي لا يقبل النظام المحاسبي المالي تسجيلها؛
- القيام بإعادة ترتيب بعض عناصر الأصول والخصوم إلى مجموعات جارية ومجموعات غير جارية؛

¹. وزارة المالية، التعليم رقم 2 الصادرة بتاريخ 29-10-2009 المتضمنة أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي

- القيام بإعادة معالجة معطيات المقارنة لسنة 2009؛
 - قد لا يتم تطبيق التنظيم الجديد بأثر رجعي وهذا خاصة إذا لم يكن له أثر على ملاءمة المعلومات المالية لمستخدمي القوائم المالية؛
 - لا بد من التسجيل المحاسبي للفروقات الناتجة عن إعادة المعالجة في الميزانية الافتتاحية.
- وقد تم إرفاق هذه التعليمات بملحق يضم حسابات المخطط المحاسبي الوطني وما يقابلها من حسابات في النظام المحاسبي المالي وهذا من أجل ضمان تحويل الأرصدة من حساب إلى الحساب الذي يقابله بسهولة

II . 6 . 7 . المراسلة التي وجهت لمؤسسات التعليم العالي بتاريخ 17-11-2009 بخصوص تطبيق النظام المحاسبي المالي

جاءت هذه المراسلة مرفقة بتعليمات وزارة المالية رقم 2 الصادرة بتاريخ 29-10-2009 المتضمنة أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي، تعتبر هذه المراسلة وثيقة عمل بيداغوجية أساسية يسترشد بها أساتذة المحاسبة، كما تؤكد هذه المراسلة على ضرورة الاهتمام بالتغييرات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي، ولم تشر هذه التعليمات إلى برامج تدريس جديدة¹.

III . تنظيم المحاسبة وفق النظام المحاسبي المالي

- يتم تنظيم المحاسبة حسب ما نص عليه النظام المحاسبي المالي الجزائري كما يلي²:
- ينص النظام المحاسبي المالي على ضرورة أن تكون المعلومات التي تتم معالجتها ورقابتها وعرضها وتبليغها من طرف المحاسبة معلومات منتظمة وذات مصداقية وشفافية؛
- تقوم المؤسسات تحت مسؤوليتها باتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل وضع تنظيم محاسبي يمكنها من القيام بعملية الرقابة الداخلية والخارجية؛
- يتم مسك المحاسبة المالية بالعملة الوطنية؛

¹ المراسلة التي وجهت لمؤسسات التعليم العالي بتاريخ 17-11-2009 بخصوص تطبيق النظام المحاسبي المالي .

² وزارة المالية، القانون 07-11 السابق ذكره، المواد : من 10 إلى 24

- يتم تحويل العمليات المدونة بالعملة الأجنبية إلى العملة الوطنية وذلك حسب الشروط والكيفيات التي تحددها المعايير المحاسبية؛
- تقوم المؤسسات بمجرد عناصر الأصول والخصوم بالكمية والقيمة مرة على الأقل في السنة جردا ماديا ومن أجل إحصاء الوثائق الثبوتية لا بد أن يبين هذا الجرد الوضعية الحقيقية لهذه الأصول والخصوم؛
- لا يسمح النظام المحاسبي المالي بإجراء أية مقاصة بين عناصر أي من الأصول أو الخصوم أو الأعباء أو الإيرادات فيما بينها إلا في حالة إجراء هذه المقاصة بناء على أسس قانونية أو تعاقدية أو إذا كان مقرا لتحقيق عناصر هذه الأصول والخصوم والأعباء والإيرادات بالتتابع أو على أساس صاف؛
- ينص النظام المحاسبي المالي على ضرورة احترام مبدأ القيد المزدوج عند تحرير الكتابات المحاسبية مع مراعاة التسلسل الزمني في تسجيل العمليات إذ لا بد أن يمس كل تسجيل محاسبي حسابين على الأقل أحدهما مدين والآخر دائن وأن يتساوى المبلغين المدين والدائن؛
- في كل تسجيل محاسبي يتم تحديد مصدر المعلومة ومضمونها وتخصيصها وأيضا مرجع الوثيقة الثبوتية التي تم الاستناد إليها؛
- تعتمد كل كتابة محاسبية على وثيقة ثبوتية مؤرخة ومثبتة على ورقة أو أي دعامة تضمن مصداقية هذه الكتابة وحفظها وإمكانية إعادة محتواها على الأوراق ويتم تلخيص العمليات من نفس الطبيعة والتي تمت في نفس اليوم وفي نفس المكان في وثيقة محاسبية وحيدة؛
- تقوم المؤسسات بمسك دفاتر محاسبية هي دفتر اليومية ودفتر الأستاذ ودفتر الجرد.

يمكن أن يتفرع دفتر اليومية ودفتر الأستاذ إلى عدد من الدفاتر والسجلات المساعدة حسب احتياجات المؤسسة . يتم في دفتر اليومية تسجيل جميع حركات أصول وخصوم المؤسسة وأعباءها وإيراداتها وأموالها الخاصة.

في حالة استخدام دفاتر مساعدة فان دفتر اليومية يتضمن فقط المجاميع العامة الشهرية لكل دفتر مساعد. يشمل دفتر اليومية جميع حركات الحسابات خلال الفترة المعنية، يتم الاحتفاظ بالدفاتر المحاسبية أو الدعومات التي تقوم مقامها وبالوثائق الثبوتية لمدة عشر سنوات بدءا من تاريخ قفل كل سنة مالية محاسبية؛

- يتم ترقيم دفتر اليومية ودفتر الجرد والتأشير عليهما من طرف رئيس محكمة مقر المؤسسة؛

- تقوم المؤسسات التي تمسك محاسبة مالية مبسطة بضبط يومي للنفقات والإيرادات . تحدد طرق وكيفيات مسك هذا الضبط عن طريق التنظيم . تحتفظ هذه المؤسسات بالوثائق الثبوتية لمدة عشر سنوات كاملة ابتداء من تاريخ قفل كل سنة مالية محاسبية؛
 - لا بد أن تكون الدفاتر المحاسبية مرقمة ومؤشر عليها دون ترك بياض أو إحداث تغيير مهما كان نوعه ولا نقل إلى الهامش ؛
 - يتم مسك المحاسبة بطريقة آلية أو عن طريق أنظمة الإعلام الآلي.
- لا بد أن تكون المعلومات المحاسبية المسوكة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي معلومات موثوقة وذات مصداقية ويمكن حفظها بطريقة تسمح بالعودة إلى هذه المعلومات واسترجاعها في حالة الحاجة إلى ذلك، كما تحدد شروط وكيفيات مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي عن طريق التنظيم.

خلاصة الفصل

ينظم القانون التجاري الدفاتر المحاسبية الأساسية ويبين محتوى هذه الدفاتر وكيفية مسكها وهي دفتر وهي دفتر اليومية، دفتر الجرد، دفتر المراسلات الصادرة والواردة .

بدأ تطبيق النظام المحاسبي المالي الذي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في سنة 2010 .

يتكون هيكل النظام المحاسبي المالي من الإطار التصوري للمحاسبة المالية والمعايير المحاسبية ومدونة الحسابات .

يهدف النظام المحاسبي المالي إلى الارتقاء بالنظام المحاسبي الجزائري وجعله متوافقا مع الأنظمة المحاسبية العالمية .

أصدرت وزارة المالية بين سنتي 2007 و2009 مجموعة من التنظيمات المتعلقة بالنظام المحاسبي المالي وكيفية تطبيقه وهي القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11، القرار المؤرخ في 26-07-2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى القوائم المالية وعرضها ومدونة الحسابات وقواعد سيرها، وكذا القرار المؤرخ في 26-07-2008 الخاص بالمحاسبة المبسطة المطبقة على الكيانات الصغيرة، والمرسوم التنفيذي 09-110 المحدد لشروط وكيفية مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي والتعليم رقم 2 حول أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي والمراسلة التي وجهت لمؤسسات التعليم العالي حول تطبيق للنظام المحاسبي المالي .

ينظم النظام المحاسبي المالي المحاسبة في المؤسسة ويبين الإجراءات المحاسبية والتنظيمية الواجب الالتزام بها في التنظيم والعمل المحاسبي .